حوكمة القطاع العام دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية

د. أمين البشير. د. بلال احمد ميتاني

الملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية حوكمة القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية

كدراسة حالة » و ذلك من خلال دراسة مفهوم و أهمية حوكمة القطاع العام » و كذلك

أهميتها و مبرراتها » و معايير تطبيقها » هذه المعايير التي وضعت من قبل منظمات دولية

عالمية » تم التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي و هي ستة معايير هي

( المشاركة و المساءلة » و الاستقرار السياسي و غياب العنف . و فاعلية الحكومة؛

و جودة التشريعات التنظيمية و تطبيقها » و سيادة القانون » و السيطرة على الفساد ).

و معرفة مكانة الأردن ضمن هذه المعايير» ذلك باستخدام التحليل الوصفي . و التحليئل

القياسي » و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التدائج من أهمها ء أن مستوى

جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات.

Abstract:

This study attempts to highlight the importance of the governance of

the public sector in the Hashemite Kingdom of Jordan as a case study. To

achieve the purpose of the study, the researcher used standards that have been

developed by global international organizations. The focus was on the

standards that have been developed by the World Bank and is six criteria

(Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence /

Terrorism, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law),

and find out the status of Jordan within these Standards. Proper statistical

analyses were used to analyze the results. The result revealed that the quality

of legislation is in an advanced level, but the problem lies in the application

of this legislation.